

إسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية

أدوات المشاركة عن بعد نموذجاً

Contribution of Digital Sphere in Supporting Participatory Democracy:
Remote Participation Tools as a Model

يوسف بن يزة¹، جامعة باتنة 1

وهيبة سغيري، جامعة باتنة 1

تاريخ الاستلام: 19-04-2019 تاريخ المراجعة: 13-05-2019 تاريخ القبول: 14-05-2019

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة إسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية وتحقيق أحد أبعاد الديمقراطية الحديثة، من خلال الآليات التي توفرها الثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي أحدثت تحولا في نمط المشاركة وأنتجت نظم المشاركة عن بعد مما أدى إلى تعزيز القيم التشاركية عبر السماح لمختلف الشركاء بالمساهمة في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرار.

توصلت الدراسة إلى أن البيئة الرقمية والمجتمعات الإلكترونية بإمكانها أن تبلور نماذج جديدة من المساهمة في ترشيد الحكم تتجاوز النماذج المعيارية المثالية التقليدية، وتتيح إمكانيات واسعة للتغلب على العقبات الهيكلية والإجرائية التي تواجه ترسيخ نموذج الديمقراطية التشاركية في الواقع.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، البيئة الرقمية، الديمقراطية الرقمية، المشاركة عن بعد.

Abstract:

This paper discusses how digital sphere contributes to reinforce participatory democracy and establish mass participation as one of the most crucial dimensions of modern democracy. It argues that a digital environment based on an enormous revolution of (new) ITCs offers new innovative mechanisms and modes of “remote participation” which allows the different partners to impact and take part in public policy making processes. The study concludes that digital environment and e-communities create new models of good governance that go beyond traditional ideal models of government. They provide new avenues to overcome the structural and procedural obstacles to establish participatory democracy as a mode of governance.

Keywords: Participatory democracy; digital sphere; digital democracy; remote participation tools.

مقدمة:

تتجه الأدبيات السياسية إلى إعادة تعريف الكثير من المفاهيم والممارسات الديمقراطية وإثرائها وإعادة صياغتها خاصة تلك المرتبطة بالمشاركة السياسية وصنع القرار، بالموازاة مع جهود السيطرة على أزمة المشاركة التي أصبحت تحديا مرتبطا بالتجسيد الفعلي للديمقراطية والوصول إلى رؤية مشتركة حول أفضل الطرق لتعزيز مشاركة جميع الفواعل، وترشيد الشأن العام وخاصة في المستوى المحلي.

إن المشاركة التي هي جوهر العملية الديمقراطية في صورها التقليدية، أصبحت بحاجة إلى تفعيل نموذج جديد بإمكانه خلق فرص حقيقية لتكريسها وإضفاء أبعاد أكثر واقعية عليها، من خلال التحول في نمطها إثر ثورة تكنولوجيا المعلومات وما تبعها من تطور لأساليب المشاركة في المجال العام، وهو ما أنتج فكرتي الديمقراطية عن بعد والديمقراطية الرقمية المتمحورة في غالبيتها حول مبدأ التشارك في البيئة الرقمية، القائم على وجود نمط جديد من الممارسات الديمقراطية في إطار مجتمع شبكي يوفر فرصا متكافئة لجميع الفاعلين.

يهدف هذا البحث إلى استحضار العلاقة بين السياسة والتكنولوجيا في العصر الرقمي واستقصاء أثر الأدوات الجديدة المتاحة للتعبير عن النفس في البيئة الرقمية ومدى مساهمتها في ترقية المشاركة في الشأن العمومي من خلال الآليات التي تتيحها هذه البيئة، وذلك من خلال البحث في الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البيئة الرقمية في تعزيز الديمقراطية التشاركية؟
من أجل الإجابة على الإشكالية نعتمد المنهجية التالية في التحليل:

أولا- الديمقراطية التشاركية والبيئة الرقمية: المفهوم و"طبيعة العلاقة".

ثانيا - نظم المشاركة الرقمية - أثر التغير في أدوات المشاركة-

ثالثا- تحديات المشاركة في البيئة الرقمية

أولا: الديمقراطية التشاركية والبيئة الرقمية: المفهوم وطبيعة العلاقة

لقد أصبح تعظيم دور رأس المال الاجتماعي والبشري داخل النسق السياسي والاجتماعي للدولة ضرورة حتمية لا مفر منها؛ لذا كان من الضروري البحث عن أدوات جديدة تضمن التفاعل المستمر لمختلف الفواعل المجتمعية مع الشأن العام لضمان

ترقية القيم الديمقراطية التشاركية، حماية لحقوق المواطنين، وفتح قنوات اتصال دائمة بين الأفراد والنظام السياسي القائم.

ولم تعد المشاركة السياسية في العصر الرقمي مقتصرة على الوسائل التقليدية بل أصبحنا بحاجة إلى طرح أسئلة صعبة حول طبيعة ونوع الديمقراطية التي يتم الترويج لها عبر العالم، خاصة مع ظهور بيئة الاتصالات الرقمية والتي تفترض أنها تقدم للمواطنين فرصا جديدة للمشاركة السياسية ومراقبة مراكز القوى السياسية والاقتصادية.

1- الديمقراطية التشاركية: الفرص وحدود المشاركة

إن الديمقراطية بمفهومها العام المعبر عن سيادة الشعب وحكمه، أصبحت تمر بأزمة عدم استقرار وذلك بسبب تراجع ثقة المواطنين في القيادات المنتخبة والأحزاب السياسية والموظفين الحكوميين، حيث اقتصرت الديمقراطية على عمليات التصويت لتشكيل الحكومات لا أكثر. وهناك من يرى أن هذه الأزمة لم تعد أزمة مؤشرات فحسب، بل أصبحت أزمة قيم ووعي، وقد كتب الكثير من الباحثين في مختلف المجالات حول هذه الأزمة التي سميت بـ "أزمة الديمقراطية التمثيلية"، التي برزت أكثر إثر ما سمي بالموجة الثالثة للديمقراطية، والتي كانت في جوهرها أزمة مشاركة بالدرجة الأولى.

وبالرغم من صعود تيار المشاركة على المستوى العالمي بقيادة المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة إلا أنها تواجه العديد من الانتقادات في مختلف مجالات الانضباط، على خلفية اشتغال النظرية الديمقراطية الليبرالية بالشواغل الخاصة للأفراد والتردد في المشاركة في الشؤون العامة باعتبارها ثابته أنتروبولوجية على المستوى الفردي لا يمكن أن تتأثر بالأطر المؤسسية، والتي تؤكد تحليلاتها أن السياسة تأخذ مقعدا خلفيا في أذهان المواطنين، إذ يميل المطالبون بالمشاركة السياسية إلى رؤية الاختلافات في درجة المشاركة السياسية كما هو موضح بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية بدلا من السياق المؤسسي (Tomas Zittel, 2007, p. 10).

إذن، الديمقراطية التشاركية هي ديمقراطية تحاول أن تتجاوز - وبشكل أساسي - مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق بها في مطبات سابقتها من خلال وضع مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار (شومر، 2013).

يفترض ما سبق أن التركيز على مقاربة الديمقراطية التشاركية كنقد للديمقراطية الليبرالية-التي تنتج نوعا من اللامبالاة السياسية - يمكن أن تشكل لنا نقطة انطلاق جديدة تخلق أسسا لتحديد هياكل مؤسسية محددة ومناسبة لتحفيز المشاركة من طرف جميع الفاعلين، لتشكل بذلك نمطا جديدا من الحكم يعزز المشاركة الفعلية للمواطن من خلال ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم " الهندسة التشاركية"، بمعنى وجود شبكة من اللاعبين الجدد على الساحة السياسية، والتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الثالث، المواطن، الإعلام والإعلام الجديد، والتي تعمل جميعها في ظل الدولة باعتبارها بيئة التفاعل.

إن الحديث عن ديمقراطية متكاملة ومشاركة فعالة يتطلب النظر إلى العلاقة بين الجهات الفاعلة الجديدة والمؤسسات الرسمية بطريقة متميزة، بمعنى أن تعمل هذه المؤسسات على زيادة المشاركة السياسية للأفراد، عن طريق بناء علاقات أفقية تقلل من سلطوية وهرمية صنع القرار السياسي، جدير بالذكر أنه وبرغم التوجهات الجديدة التي جاءت بها الديمقراطية التشاركية إلا أن أزمة المشاركة مازالت قائمة نظرا لزيادة تعقيد المجتمع والقيود المفروضة على المشاركة السياسية، بالإضافة إلى المعوقات المؤسسية والإجرائية للديمقراطية الحديثة، فالملاحظ أن هذه المفاهيم وبرغم كثرة تداولها، إلا أن هذا التداول يبقى حبيس الأطر المعيارية للديمقراطية والمشاركة، فمثالية هذه النماذج أدت إلى إثقال كاهل الديمقراطية بمضامين ومعايير شبه عشوائية.

من هذا المنطلق يمكن القول أن إحجام المواطنين عن المشاركة يعكس لا شرعية العملية الديمقراطية في حدّ ذاتها، وبالتالي أصبح إيجاد مقاربات جديدة تعمل على خلق ديمقراطية كفؤة، من خلال تحسين جودة المعطيات وسدّ الفجوة بين المستوى المعياري والمستوى التنفيذي للديمقراطية التشاركية، حتمية لبناء نموذج واقعي للديمقراطية التشاركية.

2- البيئة الرقمية والتحول في نمط المشاركة

يواجه نموذج الديمقراطية التشاركية الكثير من الانتقادات مفادها أنه غير قادر على تحقيق مبدأ المشاركة الحقيقية في ظل ظروف المجتمع الحديث، وقد حاولت الثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات إزالة هذه الانتقادات والحد منها بدرجة

كبيرة، من خلال توفير بيئة تفاعلية تضمن إمكانية مشاركة كل الفواعل - فعليا - في عملية صنع القرار.

إن النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أثار اهتماما كبيرا بمفهوم "الديمقراطية الرقمية". إذ يرى البعض أن المفهوم يشير إلى استخدام الأدوات الرقمية لتوفير المعلومات وتعزيز الشفافية، وبالنسبة لآخرين فإنه يصف الطرق التي يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توسيع وتعميق المشاركة، بينما يتحدث آخرون عن تعزيز التمكين من خلال تمكين المواطنين من اتخاذ القرارات مباشرة عبر الإنترنت. نحن ببساطة نتحدث عن "ممارسة الديمقراطية باستخدام الأدوات والتقنيات الرقمية" (Simon, 2017, p. 11)، فظهور واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفترض بروز رؤى متفائلة بشأن وجود ديمقراطية أكثر تشاركية وشمولية، فقد وصفت البيئة الرقمية على أنها بيئة من لا بيئة له، بمعنى إعطاء فرص متكافئة لجميع الفئات للمشاركة في عملية صنع القرار أو على الأقل الاطلاع عليه. فقد أتاحت ثورة المعلومات من خلال شبكة الانترنت لمستخدميها كما ضخما من المعلومات وسمحت للجميع بإبداء آرائهم وأفكارهم بشكل جعلها في الوقت الراهن أكثر وسيلة لإثارة الجدل والنقاش الديمقراطي من خلال إضافتها أبعادا أخرى للاتصال مقارنة بالوسائل التقليدية، حيث تتميز بالطبيعة التفاعلية (الدهشان، 2018، صفحة 137)، فقد أصبحت الديمقراطية الرقمية توفر إطارا تحليليا للمشاركة الالكترونية، ويرتبط نظريا حجم هذه المشاركة بحجم استخدام الوسائل الرقمية وتعزز الإحصاءات هذا الطرح.

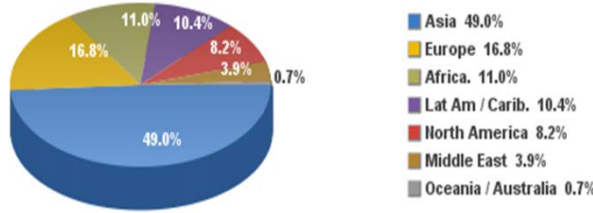
الشكل 1: إحصاءات استخدام الإنترنت في العالم نسبة للكثافة السكانية بتاريخ 30 جوان 2018م

WORLD INTERNET USAGE AND POPULATION STATISTICS JUNE 30, 2018 - Update						
World Regions	Population (2018 Est.)	Population % of World	Internet Users 30 June 2018	Penetration Rate (% Pop.)	Growth 2000-2018	Internet Users %
Africa	1,287,914,329	16.9 %	464,923,169	36.1 %	10,199 %	11.0 %
Asia	4,207,588,157	55.1 %	2,062,197,366	49.0 %	1,704 %	49.0 %
Europe	827,650,849	10.8 %	705,064,923	85.2 %	570 %	16.8 %
Latin America / Caribbean	652,047,996	8.5 %	438,248,446	67.2 %	2,325 %	10.4 %
Middle East	254,438,981	3.3 %	164,037,259	64.5 %	4,894 %	3.9 %
North America	363,844,662	4.8 %	345,660,847	95.0 %	219 %	8.2 %
Oceania / Australia	41,273,454	0.6 %	28,439,277	68.9 %	273 %	0.7 %
WORLD TOTAL	7,634,758,428	100.0 %	4,208,571,287	55.1 %	1,066 %	100.0 %

المصدر: www.internetworldstats.com/htm

الشكل 2: استخدام الإنترنت في العالم حسب المنطقة 30 جوان 2018م

Internet Users in the World by Regions - June 30, 2018



المصدر: www.internetworldstats.com/htm

بالنظر إلى الإحصائيات أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة من مستخدمي شبكة الانترنت في العالم تقع في الدول الآسيوية، رغم أن الزيادة السكانية بين سنتي 2000-2018 لم تتعد 1,7٪، تليها في الترتيب دول أوروبا، بينما لم تتجاوز نسبة استخدام الانترنت في دول إفريقيا 11٪ رغم الزيادة السكانية المقدر بـ 10,19٪، وبالتالي فحجم استخدام الوسائط الرقمية المتواجدة على شبكة الانترنت تؤثر فعليا في درجة المشاركة، وتبني توقعات مهمة للديمقراطية التي عززتها التكنولوجيا.

من جهة أخرى مكّنت الثورة التكنولوجية مستخدميها من ممارسة الديمقراطية المباشرة، حيث يستطيع المواطن أن يمارسها دون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية، وقد وفّرت الحكومات الإلكترونية التي تركز على التعامل المباشر مع المواطن الكثير من التطبيقات للاستفادة من خدماتها الحكومية، والتفاعل اللحظي معها، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام هذه التكنولوجيا في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار (الصادق، 2010، صفحة 16).

كما عملت البيئة الرقمية على خلق مفاهيم جديدة لتجسيد مفهوم المشاركة، من بين هذه المفاهيم يبرز مفهوم "التمكين"، فهو يتعلق بتكافؤ الفرص، أي بحق الجميع في المشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار، ووفرت المنصة الأكبر على مستوى العالم لتعزيز قدرة الأفراد ككيانات سياسية على المشاركة والتأثير في الحياة العامة، على المستويين المحلي والعالمي معا. يحدث هذا في صورة استرجاع الديمقراطية في شكلها المباشر الأثيني، ولكن عن بعد وبأدوات تقنية فائقة التطور.

يمتد مفهوم البيئة الرقمية ليشمل طبيعة ونوع المشاركة التي توفرها الوسائط الرقمية. فحسب الباحث A. Macintosh يتم تعريف المشاركة عبر الإنترنت على النحو التالي هي "المشاركة التي تعتمد على التقنيات الجديدة في عمليات الحوكمة، يمكن أن تشمل العمليات الإدارية وتقديم الخدمات وصنع القرار وتطوير السياسة"، واستنادا إلى نموذج المشاركة الذي حدّته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنشأت الأمم المتحدة إطارا لتمييز المشاركة الإلكترونية، يتكون من ثلاث مراحل: (Rivière, 2017)

- المعلومات الإلكترونية (أو المعلومات عبر الإنترنت): أي إعطاء المواطن حق الوصول إلى جميع المعلومات المتاحة حول موضوع معين، على وجه الخصوص حتى يتمكن من إبداء رأيه من خلال المعرفة.
- التشاور الإلكتروني (أو التشاور عبر الإنترنت): تمكين المواطنين من المشاركة في المداولات المتعلقة بصنع القرار في السياسة العامة.
- اتخاذ القرار الإلكتروني (أو صنع القرار عبر الإنترنت): أي تضمين المواطنين بشكل كامل في الإنشاء المشترك للسياسات والخدمات العامة.

الشكل3: مراحل تمييز المشاركة الالكترونية حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصدر: متوفر على الموقع التالي <https://bit.ly/2TPnYP3>

فالبيئة الرقمية تعمل على تجسيد المشاركة الإلكترونية من خلال الزيادة في مساحة وحجم المشاركة الشعبية والانتقال إلى مفهوم الحوكمة المفتوحة والقائمة على المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تحسين الوصول إلى المعلومات وتشجيع المشاركة في صنع السياسات، سواء من أجل تمكين الأفراد أو لفائدة المجتمع ككل.

وبما أن "المشاركة" هي الإطار المعياري والتحليلي للعملية الديمقراطية ككل، فالبيئة الرقمية وبيئة المعلومات والاتصالات المختلفة تعمل على تعزيزها، من خلال توفير أكبر عدد ممكن من أنظمة ووسائط المشاركة تشمل مختلف الفئات المجتمعية. فمن الناحية التكنولوجية، فإن المبدأ الأساسي لهذه الأنظمة الجديدة، وهو ما يجعلها قوية جدا، هي قدرتها على تحمل وتوجيه الكثير من الرسائل المختلفة في وقت واحد وبشكل معقد من وإلى العديد من المواقع، بدلا من مجرد حمل وتوصيل بضعة رسائل لجمهور واسع، فتحت تأثير التكنولوجيات الجديدة، أصبحت تقنيات ووسائل الإعلام الجديد تسمح بمستوى غير مسبوق من التفاعل والاستجابة (Lievrouw, 1994, p. 353).

ثانيا: نظم المشاركة الرقمية – أثر التغيير في أدوات المشاركة-

تفترض المشاركة في البيئة الرقمية أن صنع القرار السياسي يتأثر بشكل عميق بالتقنيات الرقمية في ظل مجتمع رقمي يحوز آليات جديدة للتعبير عن الرأي، لذلك لم تعد مؤسسات صنع القرار قادرة على تجاهل هذه الآليات والنماذج الحديثة للمشاركة.

من الواضح إذن أن وجود وسائط جديدة تتيح أشكالاً جديدة من المشاركة السياسية لم تكن موجودة من قبل، هذه الوسائط توفر فرصاً غير محدودة للتفاعل

السياسي يستطيع المرء من خلالها توجيه رسائل البريد الإلكتروني ذات المحتوى السياسي ومحاولة التأثير على قرارات الحكومة من خلال التعليقات المنشورة على مواقع الويب. وهذا كله لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة المستوى الإجمالي للمشاركة السياسية (Andwiza, 2009, p. 682) ، لذا فقد أسهم ظهور هذه الوسائط الإلكترونية في تحولات في نمط المشاركة وبروز نموذج حكم جديد يتم من خلال الشبكات، ومن خلال عدة آليات كالتصويت والانتخاب الإلكترونيين والتسويق السياسي والتعليق على القرارات السياسية من خلال المنصات والمنديات الإلكترونية وغيرها.

1- **التصويت الإلكتروني:** يمثل التصويت الإلكتروني أحد الأشكال الأكثر شعبية للمشاركة السياسية في ظل الحتمية التي تفرضها البيئة الإلكترونية، ويعتبر البحث في سياق آليات تنفيذ هذا الشكل من المشاركة في الإنتخابات، وشرعيتها، من أهم النقاط المطروحة على المستوى العالمي والمحلي، فاستخدام التصويت الإلكتروني هو من أهم أشكال الديمقراطية الإلكترونية.

لقد أصبح التصويت الإلكتروني أحد أهم المواضيع التي تسترعي اهتمام المؤسسات العامة والأحزاب السياسية والسياسيين، فهو يشير إلى التقنيات المستخدمة في عمليات التصويت مثل: الإذاعة الرقمية والاتصالات الهاتفية والإنترنت، يتم تقسيم التصويت عبر الإنترنت إلى فئتين: التصويت عبر الإنترنت في مكان الاقتراع (يتم التصويت في مكان تم إعداده مسبقا يتوفر فيه اتصال بالإنترنت)، والتصويت عن بعد (التصويت الذي يمكن الناخب من التصويت من خلال جهاز كمبيوتر منزلي أو محمول أو هاتف متصل بالإنترنت، ويتم نقل البيانات من جهاز كمبيوتر عبر الإنترنت إلى قاعدة بيانات مركزية (Karg, 2014).

فالتصويت الإلكتروني أو الرقمي، يساعد على تقليل الهوة بين المواطنين والنخب السياسية، من خلال إيجاد فضاء إلكتروني يجمع بين الأحزاب والناخبين ويسهل عملية الاتصال والتواصل بين هذه الفواعل لتعزيز المشاركة وتوسيع حجمها. وحتى يمكن الحديث عن تصويت رقمي فعّال يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص والمميزات في هذه الآلية يمكن اعتبارها معايير لتطوير نظام التصويت الإلكتروني، وهي كالتالي: الخصوصية، إمكانية الوصول والدقة، ويتم التعامل مع هذه المفاهيم على أنها خصائص نظام التصويت الإلكتروني التي تؤثر على موقف الناخب

تجاه هذه الآلية وقبوله لها، ويمكن إيجاز هذه المعايير في ما يلي: (Yurong Yao, 2002, p. 719).

- **الخصوصية:** يجب على نظام التصويت الإلكتروني التأكد من أنه لا يمكن ربط الاقتراع بالناخب وأن الناخب لا يمكنه إثبات كيف صوت.
- **إمكانية الوصول:** يجب أن تضمن آلية التصويت الإلكتروني حصول الناخبين المؤهلين على وصول متساو. وتعكس إمكانية الوصول كلا من الوصول المادي والسهولة المتصورة لاستخدام نظام التصويت الإلكتروني.
- **الدقة:** يجب أن تضمن آلية التصويت الإلكتروني أن جميع بطاقات الاقتراع الصالحة يتم احتسابها بدقة وأن الناخب المصادق عليه سيصوت مرة واحدة فقط. وتتعدد أساليب التصويت الإلكتروني، فمنها استخدام البطاقة الإلكترونية الذكية، وقد يتم التصويت عبر الإنترنت من خلال إنشاء بوابة اتصال بين البنية المعلوماتية للانتخابات من ناحية وشبكة الإنترنت من ناحية أخرى، ويتطلب ذلك من الناخب كتابة معلوماته، مما يجعل عملية التصويت الإلكتروني محاطة بجهد واسع من حيث درجة تأمينها ضد التلاعب والقرصنة أو عمليات التزوير. وتعتبر الدول الأوروبية رائدة في مجال التصويت الإلكتروني ويمكن توضيح بعض التجارب التي حاولت من خلالها اختبار فاعلية التصويت الإلكتروني من خلال الجدول أدناه:

الجدول 1: تطبيق التصويت الإلكتروني في الدول الأوروبية (ناخبين مختارين)

الدولة	تطبيق التصويت الإلكتروني	التاريخ
النمسا	اختبار الانتخابات للنمساويين الذين يعيشون في	12-14.10.2006
بلجيكا	اختبار آلات التصويت	//////
بلغاريا	المجلس البلدي التصويت الإلكتروني من "كازانا"	7.05.2008
استونيا	الانتخابات البلدية	10-12.10.2005
استونيا	الانتخابات البرلمانية	26-28.02.2007
فنلندا	التصويت الإلكتروني في الانتخابات المحلية	10.2008
إيطاليا	انتخابات الإدارة - مقاطعة تريننتو المتمتع بالحكم الذاتي	8.05.2005
هولندا	الانتخابات البرلمانية - مجلس النواب	18-22.11.2006
البرتغال	الانتخابات العامة البرلمانية - الناخبون في الخارج	20.02.2005
البرتغال	انتخابات البرلمان الأوروبي	06.2004
إسبانيا	استفتاء "الدستور لأوروبا" - 53 بلدية	1-18.02.2005
بريطانيا	الانتخابات المحلية (ليفربول، شيفيلد...)	2003, 2005, 2007
سويسرا	نوينبورغ، زيوريخ، جنيف (دستور فيفري 2009)	2001

المصدر: The use of E-voting as a new tool of e-participation in modern democracies, Magdalena MUSIAŁ-KARG ، ص 106.

نلاحظ من الجدول أن سويسرا كانت سباقة إلى اعتماد التصويت الإلكتروني، في الانتخابات المحلية لبعض المقاطعات وهو أمر طبيعي بالنظر إلى أسبقية هذه الدولة في اعتماد بعض أشكال الديمقراطية المباشرة التي تتلاءم مع طبيعة نظامها السياسي، غير أن بعض المقاطعات تأخرت عن ذلك في حين تحل البرتغال في المرتبة الثانية بعد توظيفها لهذه التقنية في انتخابات البرلمان الأوروبي بسبب قلة عدد الناخبين وتوفر الأرضية التكنولوجية الضرورية لإنجاح العملية، ثم تليها باقي الدول التي سارعت إلى الاستفادة من الميزات التي تقدمها هذه التقنية لاسيما ضمانها للنزاهة التامة والسرعة في تقديم المؤشرات الكمية وتحليلها، وبالتالي الحصول على معلومات دقيقة حول السلوك الانتخابي ودراسته عبر المناطق والفئات العمرية وغيرها.

2- **المنصات الإلكترونية:** لقد اشتهرت الوسائط الحديثة من وسائل تواصل اجتماعي كمنصات رقمية للمشاركة السياسية، فالكثير من الجهات الفاعلة في عملية صنع القرار كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني أصبحت تعتمد هذه المنصات كآليات تعوض آليات الوساطة الاجتماعية والسياسية، وكقنوات اتصال مباشر بينها وبين المواطنين، ولقد انتشرت هذه المنصات مؤخرًا لتعبر عن نخبة جديدة من الفاعلين والمؤثرين في صناعة القرار سواء بطريقة رسمية ومباشرة أو عبر النقاشات والتعليقات والاحتجاجات...، ومن بين النشاطات التي توفرها هذه المنصات ما يلي:

المدونات: مدونة الويب هي صفحة ويب لا تتضمن أي تحرير خارجي، مع تقديم تعليق على الإنترنت وتحديثها دوريًا وتقديمها بترتيب زمني عكسي، مع روابط تشعبية إلى مصادر أخرى عبر الإنترنت، البرامج المطلوبة لتشغيل مدونة متاحة مجانًا على الإنترنت، وهي سهلة الاستخدام نسبيًا ولا تتطلب معرفة متخصصة بلغات الويب حتى تعمل (Zissis, Competentelectronic participation channels in) (electronicdemocracy , 2009, p. 100) وحتى تكون المدونة ذات تأثيرات قوية يجب أن ترتبط بمواضيع أو أشخاص ذوي تأثير في عمليات صنع القرار، بحيث تتمكن هذه المدونات من تعبئة الجمهور حول حدث معين -

وسائل التواصل الاجتماعي: لم يعد الفيس بوك وتويتر وغيرها من وسائط التواصل الاجتماعي مجرد صفحات شخصية على شبكة الإنترنت تعبر عن القيم الفردية للأشخاص، بل تعدته إلى أكثر من ذلك، فقد أصبحت منابر لتشكيل الرأي

العام وتوجيهه نحو قضايا معينة، فالعالم الافتراضي المفتوح الذي وفّره هذه الوسائل مكّنت من دخول فاعلين جدد في المشهد السياسي، وسبب قدرة "الميديا الاجتماعية" على التأثير راجع لخاصية التفاعل الآني مع الأحداث والمستجدات. فقد ذهب بعض الباحثين إلى توصيف الثورة التونسية بأنها ثورة الفيس بوك، بوصفها ثورة قام بها نشطاء على الشبكة العالمية للمعلومات لحشد الرأي العام التونسي وتوجيهه نحو تغيير النظام والتحول إلى الديمقراطية (علي، 2011، صفحة 60).

غرفة الدردشة: هو مصطلح يستخدم في المقام الأول من قبل وسائل الإعلام لوصف أي شكل من أشكال المؤتمرات المتزامنة، وأحيانا حتى المؤتمرات غير المتزامنة. وبالتالي، يمكن أن يعني المصطلح أي تقنية تعبّر عن الدردشة عبر الإنترنت في الوقت الحقيقي عبر المراسلة الفورية والمنتديات عبر الإنترنت، تحتوي غرف المحادثة أحياناً على "مشرف" لتسهيل التفاعل مع الفريق والتحكم في المناقشة (Zissis, Competentelectronic participation channels in electronicdemocracy, 2009, p. 200).

منتديات المناقشة: هي عبارة عن برمجيات يتم تنصيبها على مواقع الإنترنت، لتسمح بتلقي مساهمات وأفكار وآراء من قبل أي شخص يسجل نفسه في المنتدى، وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها، ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فوراً والرد عليها في اللحظة ذاتها، سواء بالاتفاق أو الاختلاف أو بالدفاع أو الهجوم، ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي بشفافية وبلا قيود (سميشي، 2014، صفحة 571).

استطلاعات الرأي الإلكترونية: يمكن من خلالها قياس الرأي العام تجاه قضية معينة من خلال شبكة الانترنت، حيث يعتمد على التفاعل الفوري والآني من طرف المستخدمين، بالإضافة إلى الاستثمارات الإلكترونية واستطلاعات الرأي السريعة (Quick polls).

3- الحكومة الإلكترونية: تعبّر الحكومة الإلكترونية عن استخدام الحكومة للتكنولوجيا، وعلى وجه التحديد، تطبيقات الانترنت المستندة إلى الويب لتحسين الوصول إلى خدماتها وتسليم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين وشركاء الأعمال والموظفين والهيئات الحكومية، وكثيراً ما يتم وصف الحكومة الإلكترونية على أنها مجموعة من شبكات المعلومات المتوازية المتوافقة مع بعضها البعض القادرة على

معالجة الخدمات الحكومية التفاعلية على هذه الشبكات للتنفيذ الجيد والفعال لأهداف وبرامج الحكومة (Lusta, 2017, p. 88)

إلا أن هذا المفهوم للحكومة الإلكترونية يبقى عاما ولا يمكن الحديث من خلاله صراحة عن مشاركة المواطنين في اقتراح أو تنفيذ أو حتى تقييم برامج الحكومة، فالأمر ليس متعلقا فقط بتقديم الخدمات أو تحقيق الأهداف المسطرة بواسطة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، لذا فتحسين عمليات المشاركة العامة هي طريقة لإضفاء الشرعية على مبدأ المشاركة. وفي ظل هذه الظروف، يجب على الحكومات أن تتكيف مع التغيير التكنولوجي الذي يعتمد أساليب جديدة لاتخاذ القرارات وإعادة النظر في البدائل الأخرى لممارسة الديمقراطية، حيث ظهر مصطلح M-cognocracy، يقدم نموذجا للديمقراطية التشاركية، حيث يقوم المواطنون الإلكترونيون بتقديم مقترحات توافقية انطلاقا من إدراكاتهم المتشكلة في البيئة الرقمية، كما يشاركون في اتخاذ القرارات الحكومية واختيار أفضل البدائل عن طريق التصويت في الوقت والمكان الذي يختارونه من خلال أجهزة الاتصالات المحمولة بطريقة إلكترونية وفي نفس الوقت وعن بعد (Roberto, 2010, p. 106).

وقد ارتبط مفهوم الحكومة الإلكترونية في بداياته بمفهوم الموازنة التشاركية وحكومات المدن (الموازنة التشاركية التي كانت أولى لبنات مقاربة الديمقراطية التشاركية)، إلا أن هذا لا يمنع من اعتبارها من أدوات المشاركة التي تعتمد على الدول في إشراك شرائح كبيرة من المواطنين باستخدام الوسائط الرقمية، إذن فهي نموذج جديد يتيح للمجتمع الرقمي إمكانية المشاركة في صناعة القرار.

4- الحملات الانتخابية الإلكترونية: يطلق عليها بعض الباحثين "تكنولوجيا الانتخابات". وتفترض الانتخابات الإلكترونية وجود تكامل في التخطيط العام للحملات الانتخابية، حيث تقوم التكوينات السياسية بإطلاق الحملات الإلكترونية بعد القيام بدراسات متعمقة حول الفئات المستهدفة، وبالاستعانة بالأدوات البحثية لعلوم الاتصال السياسي والعلاقات العامة وكذا استشارة المتخصصين في مجال الاتصالات، ووسائل الإعلام الجديدة (Covington, 2018)، ويستخدم مروجو الحملات الانتخابية الإلكترونية هذه الآلية في اتجاهين، كوسيلة للدعاية الانتخابية وكوسيلة للعمل على وقف مسار سياسي معين من خلال إدخال أطراف أخرى في عملية التعبئة الجماهيرية.

إن المتتبع لموضوع الحملات الانتخابية الإلكترونية يجد أنه بعد حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2004، والتي وصفت بأنها "نقطة تحول حاسمة" في استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، وخاصة حملة أوباما لعام 2008، كان هناك تركيز متزايد على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية للحملات السياسية وما يسمى بالتسجيل الإلكتروني في ظل الديمقراطية الإلكترونية (Macnamara, 2014, p. 87) تلتها بعد ذلك دراسات نوعية وكمية، فيما يتعلق بتأثير الحملات الانتخابية الإلكترونية في حجم المشاركة السياسية، والطرق التي تستخدم بها هذه الوسائط الرقمية في التواصل السياسي والمشاركة الديمقراطية في فترات الانتخابات.

انطلاقاً مما سبق يتضح أننا أمام ظاهرة تكنولوجية فرضتها ثورة المعلومات الرقمية التي أحدثت تغييراً في المفاهيم التقليدية للمجتمع، وأنتجت نسخة افتراضية منه في البيئة الرقمية، مما أدى إلى إعادة تحديد معايير وقواعد المشاركة، ما يؤكد بأننا أمام تحولات أثرت فعلاً في زيادة حجم المشاركة وزيادة قوة الفرد مقابل قوة الدولة.

ثالثاً: تحديات المشاركة في البيئة الرقمية

نظرياً تفترض البيئة الرقمية حتمية إشراك مختلف الجهات الفاعلة في عملية صنع القرار، ففنون المشاركة الإلكترونية تكتسب جاذبية كبيرة لدى المهتمين بالاتصال السياسي، فقد أدرك القادة وصناع القرار بالفعل نطاق وحجم القيمة التي يمكن أن تتراكم من الاقتراب من نشر أفكارهم عبر التقنيات الرقمية، سواء من حيث فرصة إشراك المواطن في تفاعلات أكثر إيجابية، أو محاولة السيطرة على هذه التفاعلات واحتوائها، إلا أنه ليس علينا اعتبار نماذج التحول نحو المجتمعات الرقمية نماذج مثالية لتكريس مبادئ المشاركة، لعدة اعتبارات يمكن ذكر بعضها في الآتي:

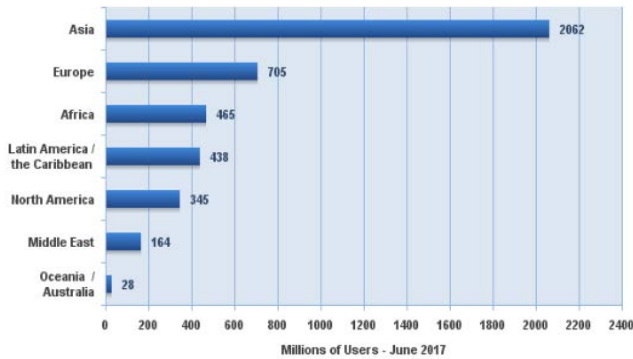
1- **الفجوة الرقمية واحتكار تكنولوجيا المعلومات:** إن "الفجوة الرقمية" في شكلها الكلاسيكي هي عدم مساواة اقتصادية واجتماعية في وصول الأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها أو معرفتها، وتمثل الفجوة الرقمية تحدياً كبيراً أمام الديمقراطية التشاركية، فعدم توازن الحق في توفر المعلومات يؤدي إلى عدم التكافؤ في فرص المشاركة، ويمكن إرجاع أسبابها إلى مسألة احتكار التكنولوجيا. فالعالم اليوم يشهد انقساماً حاداً بين دول تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمتطورة، وبين دول ذات اقتصاديات بطيئة النمو لا تمتلك

مقومات التكنولوجيا الحديثة، وتتسع الهوة حاليا بين الطرفين بسبب احتكارات الدول المتقدمة (لحمر، 2013، صفحة 87)، وبالتالي فالمجتمعات التي تعاني من أزمة الفجوة الرقمية لن تكون قادرة على المشاركة في عمليات صنع القرار بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لعملية المشاركة أو عدم القدرة على المشاركة أساسا.

يبدو أيضا أن الجانب المتعلق باعتبارات نوعية الموارد البشرية والمهارية ذو صلة أيضا بإشكالية الفجوة الرقمية، حيث تفتقر دول ومجتمعات الجنوب إلى ما يمكن أن نطلق عليه " البيئة التمكينية " الداعمة لتنمية المهارات والقدرات البشرية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا شك في أن غياب مثل هذه القدرات والمهارات من شأنه أن يعمق الهوة ويضاعف من إشكالية ولوج كل المواطنين إلى العالم الشبكي الافتراضي الذي تنهض عليه الديمقراطية الرقمية (لامة، 2014، صفحة 11).

2- **القرصنة وأزمة اختراق شبكات الإنترنت:** بالرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المجتمعات الديمقراطية، حيث أنها توفر آليات رقابة عامة وآليات مشاركة، وتعميم للمعلومات والأفكار، وتوفير منتديات للنقاش العام، بالإضافة إلى دعم الديمقراطية التشاركية من خلال فتح مساحات مشتركة للمناقشة والنقاش حول مسائل المصلحة العامة، فهذه البيئة الرقمية بيئة مواتية بامتياز لحرية التعبير، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية اختراق هذه الوسائل والنظم وتحريف مخرجاتها عن سياقها الديمقراطي.

الشكل 4: معدلات اختراق الإنترنت في العالم حسب المنطقة الجغرافية، 30 جوان 2018



المصدر: Internatipnal world stats ,www.internetwordstats.com/htm

فخلال مواسم الحملات الانتخابية، يقوم المرشحون ببناء قواعد بيانات ضخمة للناخبين، وإدارة الاستطلاعات الداخلية، وسياسات عمليات المعالجة، والرسائل، والمواقف، وتحليل ردود فعل الناخبين المحتملين، والتماس وإدارة المساهمات. وهنا يشار أحيانا إلى التحدي الأمني الذي تواجهه الحملات باسم نموذج "الرابط الأضعف" (Giandomenico, 2016).

بمعنى أن الآليات الإلكترونية للمشاركة بما فيها التصويت الإلكتروني والحملات الانتخابية الإلكترونية ليست ضامنة لنزاهة وشفافية الانتخابات، والتي هي المرادف الأول لعملية المشاركة السياسية.

3- **تحديات المجتمع الشبكي:** تطرح هذه النقطة إمكانية احتواء أزمة المشاركة من خلال التكنولوجيا الرقمية، فحجم المجتمع الرقمي المتواجد عبر الفضاء الافتراضي، قد يعبر عن نسبة المشاركة والنشاط والاستجابة للقضايا العامة، وقد تبقى هذه النسب مجرد إحصائيات غير مؤثرة في بؤر صناعة القرار.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن البيئة الرقمية بإمكانها توفير الدعم الإلكتروني لمشاركة المواطنين من خلال آليات الديمقراطية الرقمية، وبالتالي يمكن إعادة بناء نموذج الديمقراطية التشاركية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على الرغم من بعض النقائص، إلا أن توفير بنية تحتية جيدة وبناء نظام أمني فعال سوف يؤدي قطعاً إلى تجديد الفكر الديمقراطي التشاركي.

4- **الأمية الرقمية:** تتخطى الأمية الرقمية مجرد اكتساب المهارات التقنية المعزولة لتوليد فهم أعمق للبيئة الرقمية، إلى انتشار الوعي الرقمي بأهمية توظيف ما يتيح المجتمع الشبكي من أدوات وتطبيقات يمكنها تسهيل حياة الإنسان، من خلال إنشاء المحتوى مشاركته مع الآخرين، كما يمكن النظر إليها باعتبارها أحد عناصر الأمية الثقافية بوجه عام، وفي هذا الميدان تتفاوت وجهات النظر، فهناك من يربط الأمية الرقمية بعد القدرة على التعامل مع الحواسيب وتقنيات المعلومات الحديثة، وهناك من يذهب إلى ربطها بافتقار الأفراد إلى المهارات الأساسية في كيفية التعامل مع مصادر المعلومات وتحقيق الاستثمار الأمثل لها، وهذا يؤثر حتماً على قدرة الفرد على فهم آلية المشاركة عبر الشبكة أو حتى التفاعل إيجابياً مع التطبيقات البسيطة المستخدمة في التصويت الإلكتروني.

خاتمة:

على الرغم من تداول مفهوم الديمقراطية التشاركية على نحو واسع وشيوع أحكام قيمية على أنها الديمقراطية المثالية التي تضمن فعليا المشاركة من طرف الأفراد في إدارة الشأن العام، إلا أن هذا النموذج يتعرض بشكل متكرر للنكوص بسبب صعوبة تحقيقه في الواقع، وبسبب ثورة المعلومات أصبحت التطورات التكنولوجية في وسائط الإعلام والاتصال قادرة على إزالة العقبات الهيكلية التي تعترض طريق الديمقراطية التشاركية أو على الأقل الحد منها.

فقد أتاحت البيئة الرقمية إمكانية التفاعل بين المواطنين المنتشرين على نطاق واسع عبر الفضاء الافتراضي وبالتالي توفير آليات جديدة للمشاركة تعتبر هي جوهر الديمقراطية التشاركية في الفضاء الرقمي، حيث يمكن أن توفر البيئة الرقمية للديمقراطية التشاركية إطارا تحليليا للمشاركة، وبالتالي إمكانية رسم سيناريوهات مستقبلية لعملية صنع القرار. إلا أن هناك سؤال يمكن طرحه: هل يمكن بلورة نموذج مثالي رقمي للديمقراطية التشاركية في العصر الحديث، لتصبح أكثر إدماجا وأكثر تعزيزا لمشاركة الأفراد في ظل الحتمية التكنولوجية وفي ظل التهديدات التي أصبحت تواجهها التكنولوجيا الحديثة؟

إن انتشار ظاهرة القرصنة التي أصبحت خطرا ماثلا أمام الأنظمة السياسية، وخير مثال على ذلك ما ثبت من تدخل للمخابرات الروسية في توجيه الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة لصالح المرشح الفائز دونالد ترامب، كما أن ظهور برمجيات وآليات للسيطرة على الانترنت والشبكات الأخرى وتحريف محتواها على غرار ظاهرة الذباب الإلكتروني يفتح الباب واسعا أمام تحديات جمة تواجه هذه الأداة وتحد من الآمال المعقودة عليها لتوسيع فرص المشاركة السياسية باستخدام التكنولوجيا.

قائمة المراجع:

- Andwiza, E. (2009, septembre 18). Political participation and the internet. *Information, communication and society*, 682.
- Covington, G. (2018, January&). e-campaigning ideas. Consulté le February 2019, sur advocacy online: <https://bit.ly/2GMh1uu>
- Giandomenico, A. (2016, october 31). The Challenge of E-Voting. Récupéré sur Fortinet: <https://bit.ly/2TVfYw>
- Karg, M. M. (2014, January). The use of e-voting as a new tools of e-participation in modern democracy. Consulté le January 23, 2019, sur researchgate: <https://bit.ly/2SV8NXz>
- Lievrouw, L. A. (1994, July). Information resources and democracy :understanding the paradoxe. *Journal of the American society for information science* , 353.
- Lusta, A. A. (2017, January). The five models for e-government. *Imperial journal of interdisciplinary*(3), 88.
- Macnamara, J. (2014). E-electioneering 2007-13: Trendes in online political campaigning over three election. *Media international Australia incorporating culture and policy* , 1.
- Rivière, P. (2017, september 13). 3 etapes pour comprendre la participation. Consulté le janvier 14, 2019, sur citizenlab: <https://bit.ly/2TPnYP3>
- Roberto, B. C. (2010). M-congnoracy ;building participatory democracy throught the electronic voting mobile . *Vision de futuro* (13), 6.
- Roger, K. (2008). Participatory democracy, science and technology. *An exploration in the philosophy of science*, 3.
- Simon, J. (2017). *Digital democracy 'the tools transforming political engagement'*. London: Nesta.
- Tomas Zittel, D. F. (2007). *Participatory democracy and political participation*. New york: Routledge.
- Yurong Yao, A. H. (2002). Electronic voting system: characteristics and voter participation intention. *International conference en information system*(23), 719.
- Zissis, D. (2009). Competent electronic participation channels in electronic democracy. *Electronic journal of e-government*(7), 200.
- Zissis, D. (2009). Competent electronic participation channels in electronic democracy .*Electronic journal of e-government*(7), 199.
- الدهشان, ج. ع. (2018). دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية الديمقراطية الرقمية نموذجاً". *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية* (2), 137.
- الصادق, ج. ع. (2010). الديمقراطية الرقمية. مفاهيم استراتيجية المركز العربي لبحاث الفضاء الالكتروني, 16.
- جيتز, ا. (2010). لطريق ثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية". (إ. ز. الدين Trad) القاهرة: البيئة لعلمة للكتاب.
- سميشي, و. (2014, جون). *الحوار الالكتروني والفضاء العلم الاقراضي*. *مجلة العلوم الاسلية*, 41, 571.
- شومر, ت. (2013). الديمقراطية التشاركية. le Consulté le ماي 19, 2018, sur الحوار المتمدن: <https://bit.ly/2qOQFPH>
- علي, خ. ص. (2011). الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وافاق مستقبلها في الوطن العربي في اطار تحليل النظم العامة. *مجلة الاذاعات العربية* (3), 60.
- لامة, ف. م. (2014). الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات. *جامعة بسكرة-الجزائر*.
- لصر, ع. (2013). *فكرة رقمية ومقومات الامتاج في الاقتصاد الجديد*. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* (4), 87.